



Distr.
LIMITED

E/ESCWA/STAT/1999/WG.4/CP.2
27 October 1999
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ورشة العمل الإقليمية الثانية حول إحصاءات النوع الاجتماعي
في البلدان العربية
عمان ٨-١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
1999/1020
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

التقرير الوطني الجمهورية اليمنية

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

تقرير وطني حول احصاءات

النوع الاجتماعي والاستراتيجيات المستقبلية لتطويرها

مقدمة :

يأتي انجاز هذا التقرير الوطني تتويجا للجهود الوطنية والاقليمية التي يلقي اهتمام الحكومة اليمنية ممثلاً بالجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون والتنسيق مع المنظمة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وترجمة للسياسات والبرامج التي تضمنها مشروع تطوير برامج وطنية للاحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس في البلدان العربية Project RAB /96/007/A10155 بما قدمه من مساعدات فنية للجهاز ومن خلال الأنشطة والفعاليات التي تمت بإشراف اللجنة التوجيهية وفريق العمل الوطني لاحصاءات النوع الاجتماعي والتي أسهمت في بلورة الاستراتيجيات والرؤى والتوجهات حول وضع برامج احصائية وتقارير وطنية تتعلق بالنساء والرجال في كل ميادين الحياة ذات الصلة الوثيقة بتمكين مشاركة النساء في رسم السياسات التنموية على قاعدة المساواة الفعلية والشراكة والتعاون في كل الخطط والبرامج التنموية .

المحور الأول :

لمحة موجزة للفعاليات والأنشطة التي تمت على المستوى الوطني :

تنفيذاً للنتائج والتوصيات التي تمخضت عنها أعمال ورشة العمل الاقليمية الأولى التي عقدت في تونس للفترة 14-9/6/1996م والتي من أهمها انتاج تقارير وطنية حول النساء والرجال (صورة احصائية) وادراكاً من قيادة الجهاز المركزي لما يمكن أن يؤدي اليه انتاج مثل هذا التقرير فقد سعت الى تنفيذ أنشطة عديدة للوصول بالأهداف المتوخاه ووضعها موضع التطبيق والتي سنعرضها على النحو التالي :

1- إعداد خطة العمل الوطنية :

جاءت هذه الخطة منسجمة مع التوجهات العامة التي نتجت عن ورشة العمل الأولى والنشاطات المتضمنة في خطة عمل مشروع وضع برامج احصاءات الجنسين في البلدان العربية التي رسمتها منظمة الاسكوا . وقد تمثلت خطة العمل الوطنية في صياغة ، جملة من النشاطات والبرامج الأساسية بهدف الوصول الى مخرجات عملية يرمى من خلالها الى تنفيذ تلك التوجهات وهذه الأنشطة هي :

المرحلة الأولى :

الاطار المؤسسي للمشروع وتمثل في :

أ - انشاء ادارة متخصصة حول احصاءات النوع :

نتيجة لغياب الأطر المؤسسية المهنية لمعالجة قضايا النوع الاجتماعي في مجال المؤشرات والبيانات الاحصائية قام الجهاز المركزي للإحصاء بمبادرة منه بانشاء ادارة احصاءات المرأة والرجل لتعزيز قضايا نوع الجنس في الاحصاءات بشكل عام بهدف :

- ايجاد قاعدة معلوماتية احصائية مستمرة حول احصاءات المرأة والرجل لتمكن راسمي السياسات التنموية ومتخذي القرار الى تبني سياسات شاملة لدعم البرامج والخطط الوطنية من منظور النوع الاجتماعي .
- توفير مؤشرات وبيانات احصائية للاسهام في تطوير علاقات التعاون بين متخذي ومستخدمي البيانات .
- تأسست هذه الادارة عام 1997م وتتبع هيكلها الادارة العامة للاحصاءات الاجتماعية والسكانية ضمن قطاع التجميع والتجهيز الآلي والمكتبي وتعمل حالياً على التنسيق الفعال مع الادارات المعنية بشئون المرأة لجمع البيانات والاحصاءات المتعلقة بالمرأة والرجل لتأمين قاعدة بيانات مستمرة تعنى بقضايا النوع الاجتماعي .

ب - انشاء لجنة توجيهية :

شكلت اللجنة التوجيهية للاحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس بناء على قرار رئيس الجهاز المركزي للاحصاء رقم (32) لسنة 1998م والمكون من احدى عشر عضواً يمثلون مؤسسات رسمية وغير رسمية من المختصين والمهتمين والمعنيين من النساء والرجال .

مهام اللجنة التوجيهية :

- تحددت مهام اللجنة التوجيهية على النحو التالي :
- 1- تخطيط وتنسيق أنشطة المشروع والاشراف والتوجيه والمتابعة لأعمال الفريق الفني المكلف بجمع الاحصاءات المصنفة حسب نوع النوع الاجتماعي .
- 2- تأمين مصادر تمويل لدعم أنشطة المشروع .
- 3- تحديد مجالات احصاءات النوع الاجتماعي وترتيبها حسب أهميتها .
- 4- اقرار تقرير النساء والرجال في الجمهورية اليمنية - صورة احصائية .

ب - تشكيل فريق العمل الوطني :

شكل هذا الفريق في سياق قرار تشكيل اللجنة التوجيهية وضم في عضويته 6 أشخاص وتركزت مهام فريق العمل الوطني في انجاز المهام التالية :

- 1- تحديد الاحصاءات والمؤشرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي ، المتوفر منها وغير المتوفر .
- 2- اعداد ونشر تقرير عن نقاط الضعف والقصور في البيانات .
- 3- تقديم المقترحات لتحسين نظام جمع البيانات وتصنيفها حسب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ... الخ .
- 4- اصدار تقرير حول النساء والرجال في اليمن (صورة احصائية) .

ج - عقد لقاءات تشاورية تنسيقية مع فريق خبراء الاسكوا :

اسهمت هذه اللقاءات في بلورة القضايا والموضوعات الأساسية لخطة العمل الوطنية لاجراء بعض التعديلات في خطة العمل الوطني بما يخدم أهداف وتوجهات خطة العمل الوطنية والخطة الاقليمية لمشروع تطوير احصاءات النوع الاجتماعي مما يساعد في انجاز التقرير بالصورة التي تتلائم مع اتجاهات وسياسات الحكومة اليمنية والمنظمة الاقتصادية لغربي اسيا .

د - عقد لقاءات دورية للجنة التوجيهية وفريق العمل الوطني :

استهدفت هذه اللقاءات تنفيذ المهام المحددة لأعمال هاتين الآليتين ومناقشة وسائل واجراءات ومتطلبات تنفيذ التقرير .

- تدارس سبل وطرق جمع المعلومات من الجهات المختصة ذات العلاقة .
- تبادل الآراء والمقترحات بشأن تفعيل مشاركة الجهات المعنية للحصول على قاعدة المؤشرات الاحصائية .
- استعراض المشكلات القائمة والمتوقعة والمحتملة المتعلقة بجمع المؤشرات والبيانات الاحصائية لمحاور التقرير واقتراح أساليب مواجهتها .
- بيان الثغرات في المعطيات والمؤشرات الاحصائية وأساليب تغطية العجز فيها بوضع جملة من البدائل والحلول العملية بما يخدم أغراض التقرير .

المحور الثاني :

أ - مرحلة جمع البيانات :

شكلت مرحلة جمع البيانات المرحلة الأساسية الذي انطلق منه فريق العمل الوطني واعتبره مرتكزاً هاماً لتجميع المؤشرات الاحصائية حول احصاءات النوع الاجتماعي ، وقد استند فريق العمل الوطني على الجداول الصماء التي اعتمدها منظمة الاسكوا كأساس لمجموعة البيانات التي شكلت المكونات الأساسية لاعداد التقرير ، إلا أن فريق العمل الوطني قام باجراء تعديلات بسيطة على بعض مفردات المؤشرات الاحصائية التي تتوافق مع خصوصية الوضع القائم لاسيما البيانات الخاصة بالوظائف المعينة والمنتخبة أو البيانات المتصلة ببعض محاور التقرير ومفرداته الاحصائية لتتواءم مع التوجهات العامة التي يرمي اليها وبما لا يخل بمضمونه .

المرحلة الثانية :

- أ - إعداد قائمة المؤشرات الوطنية وتحديد الجهات التي سيتم جمع البيانات منها .
 - ب - وضع خطة لبرنامج النزول الميداني للمؤسسات والهيئات :
- كان الهدف من هذه الخطة وضع برنامج زيارات ميدانية منتظمة لأعضاء فريق العمل الوطني لجمع المؤشرات الاحصائية لفصول التقرير ومثلت هذه المرحلة الخطوة الثانية الأكثر تقدماً للحصول على البيانات والمعلومات من مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وساعدت هذه المرحلة ، فريق العمل في :
- 1- التعرف على الكثير من القضايا والمشكلات المتعلقة .
 - 2- التعرف على الأساليب والطرق التي يتم بها جمع المؤشرات الاحصائية .
 - 3- التعرف على أوضاع الأجهزة الاحصائية في هذه المؤسسات .
 - 4- امكانية وضع تصورات أولية لأساليب جمع المؤشرات في ضوء هذه المعطيات والمؤشرات .
 - 5- معرفة المشاكل الأساسية التي تواجه ادارات الاحصاء في مختلف هذه المؤسسات والتي من أهمها :
- عدم وجود سجلات وملفات متكاملة تعنى برصد وتسجيل وتحليل معطيات البيانات الاحصائية حسب النوع الاجتماعي .
 - وجود عدد من المؤشرات والبيانات الاحصائية التي لا يتم رصدها وتسجيلها بصفة مستمرة وهي في الغالب بيانات غير منسلسلة على مراحل زمنية متوالية ومنقاربة ، يصعب معها دراسة وتحليل تطور أوضاع النساء والرجال وتقييم أوضاعهما في ضوء المعطيات الاحصائية .

- عدم تفاعل ادارات الاحصاء مع المؤسسات التي تم جمع المعلومات الاحصائية منها باعطاء المعلومات في الوقت المحدد .
- استخراج مؤشرات احصائية جديدة لم تكن متوفرة في المؤسسات المعنية وبخاصة في الفصل الخامس بالصحة والانجاب وذلك باجراء دراسة مسحية لـ (6) مستشفيات رئيسية بهدف تغطية النقص والثغرات في هذه البيانات .
- ساعد برنامج النزول الميداني لجمع المؤشرات الى معرفة المشكلات الفنية والادارية للمؤسسات باستخراج البيانات وأساليب تصحيح طرق جمع الاحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي .

ج - تقييم عملية جمع المؤشرات والبيانات :

وتنقسم هذه العملية الى ثلاثة جوانب :

- المشكلات المتعلقة بالمفاهيم :

نظراً لأن التقرير اشتمل في طياته على مؤشرات احصائية والتي ارتبطت بالعديد من المصطلحات والتعاريف والمفاهيم مثل الأسرة المعيشية ورئاسة الأسرة والهجرة الداخلية والوصول الى المياه المأمونة وقياس العنف بالاضافة الى المصطلحات والمفاهيم النوعية . لذلك فقد تم الرجوع الى العديد من المصادر التي يتم التعامل بها في المسوحات والتقارير الاحصائية أما ما لم يكن مستخدماً فمنها ما تم فيها العودة الى بعض الموسوعات المتخصصة لضمان الحصول على تعريف محدد وواضح للمصطلحات غير الشائعة وغير المستخدمة ، كما هو الحال بالنسبة لتعريف مصطلح العنف وجرائم البياقات البيضاء والتي كنا نفضل أن يكون هناك تعريفاً واضحاً للمفاهيم والمصطلحات الواردة في سياق المعلومات الواردة في الجداول الاحصائية الصماء وعلى هوامشها ليسهل للخبراء الوطنيين الذين أسهموا بجمع هذه المؤشرات التي ترتبط بالأساس بقضايا تخص النوع الاجتماعي وما يترتب عليها من تحليل علمي ومنهجي وموضوعي للموضوعات التي هي موضع الدراسة .

وقد ساعد فريق الخبراء الدوليين الذين تم استقدامهم من قبل منظمة الاسكوا الى تذليل مثل هذه الصعوبات للحيلولة دون اللجوء الى الاجتهادات الفردية التي قد تحدث الخطأ والصواب .

- مشكلات القياس :

وتعد هذه المشكلة واحدة من أبرز المشكلات الأساسية التي واجهتنا عند اعداد التقرير وغيره من التقارير الاحصائية وذلك لجملة من المعوقات أهمها :

- عدم الوعي والادراك لأهمية نظم جمع المعلومات للسجلات الحيوية كسجلات الميلاد والوفيات وغيرها مما يجعل النساء غير قادرات على اعطاء المعلومات الدقيقة بشأن أعمارهن وأعمار أبنائهن وتواريخ تعرضهن لبعض الأمراض المتصلة بالأمومة وأمراض الطفولة ولذلك فإن النساء في مثل هذه الأحوال كثيراً ما يربطن أعمارهن أو فترة الحمل الأول والانجاب للأبناء أو وفيات أطفالهن بأحداث أسرية أو بأحداث وطنية أو مناسبات دينية غير مقترنة بأزمة وتواريخ محددة .
- وينطبق الحال كذلك بمسألة الهجرة الداخلية أو الحراك الاجتماعي الذي يتم في العادة من الريف الى المدينة أو العكس أو التغيرات الزمنية التي تم فيها الوصول الى المياه المأمونة أو فيما يتعلق بكيفية استخدام الوقت وقياس العنف الذي يمكن أن يكون عنفاً معنوياً أو بدنياً أو نفسياً وإنما تم الاقتصار في هذه المؤشرات التي تضمنها التقرير على ما يمكن قياسه احصائياً بينما أهملت بعض المشكلات المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي يصعب قياسها من الناحية النوعية لأن جودة البيانات الاحصائية

ومصادقيتها تتوقف بدرجة أساسية على وجه التعريف الواضح والمحدد للتعريف والمفاهيم المستخدمة في جمع المؤشرات .

أظهرت المرحلة الأولى لجمع البيانات الإحصائية أن هناك فجوات وثغرات وهي راجعة في الأساس إلى مصادر المعلومات الإحصائية للجهات المنتجة لهذه البيانات والمؤشرات الإحصائية والتي تعود إلى :

- عدم الإدراك والجدوى لأهميتها .
- غياب الاستراتيجيات والسياسات بشأن أهمية تضمينها في البرامج لدى هذه الجهات والتي يمكن استخدامها في رسم الخطط التنفيذية أو المشروعات التي يجب أن تبنى على أساس تحليل النوع الاجتماعي مما قد يحرم النساء من فرص الانتفاع من كثير من الخدمات ويضعف من نسبة مشاركتها وتمكينها اقتصادياً Empowerment

الثغرات الإحصائية في تقرير المرأة والرجل في اليمن - صورة إحصائية :

فيما يلي صورة واضحة للبيانات المكتملة وللثغرات والمؤشرات الإحصائية حسب فصول التقرير لإبراز نوع المؤشرات المكتملة والمستوفاه مقارنة بتلك الناقصة أو الثغرات الواردة فيها وهي على النحو التالي :

السكان والأسرة المعيشية والعائلات :

بيانات هذا الفصل متوفرة وتم الاستفادة من بيانات التقرير العام لنتائج التعداد العام للسكان والمنشآت لعام 94م باستثناء بيانات الخصوبة التي لم تتوفر بياناتها على مستوى الحضر والريف كل على حده كون التقرير العام لم يتضمن مؤشرات عن الخصوبة ، ولذلك لم يتمكن من الحصول عليها من الحاسب الآلي .

المستوطنات البشرية والإسكان :

بيانات هذا الفصل جميعها متوفرة وتم الحصول عليها من بيانات التقرير العام لنتائج التعداد العام للسكان والمنشآت لعام 1994م ومن الحاسب الآلي .

التعليم والتدريب :

هذا الفصل به نسبة غير قليلة من الثغرات وهي على النحو التالي :

- عدم وجود مؤشرات إحصائية حول (عدد الطلاب ، عدد المدرسين على مستوى الريف والحضر وإن وجدت فهي ليست على مستوى الجمهورية وقد اختلف تحديد مفهوم الريف والحضر في البيانات الواردة في التقارير الإحصائية لدى وزارة التربية والتعليم مع ما يتضمنه هذا المفهوم لدى الجهاز المركزي للإحصاء . ولذلك فقد تم التنسيق مؤخراً بين كل من وزارة التربية والتعليم والجهاز لمعالجة الكثير من هذه المشكلات من خلال ما تضمنه المسح التربوي الذي تم تنفيذه بالتنسيق بين الجهتين المذكورتين والذي تم انجازه بعد انجاز هذا التقرير .

- الفئة العمرية (6 - 15) هي الفئة المستهدفة للتعليم الأساسي إذا ما تم استخدامها على مرحلتين للتعليم الابتدائي والاعدادي (6 - 12) (13 - 15) بحسب ما طلب من مؤشرات إحصائية في الجداول الصماء التي أعدتها منظمة الإسكوا سيظهر عدد الطلاب في الفئة العمرية (6 - 12) أكبر من عدد السكان وهذا مبرر لإضافة العمر 5 سنوات للفئة العمرية (6 - 12) .

- لا يتم رصد وتسجيل مؤشرات احصائية كافية عن التعليم العالي خريجي التخصصات العلمية وخريجي المبعوثين للخارج أو بيانات عن حملة الماجستير والدكتوراه .
- عدم وجود مؤشرات وبيانات احصائية ترصد سنويا على مستوى كل جامعة فيما يخص التعليم الأكاديمي العالي والتعليم الأكاديمي في الجامعات الخاصة .
- غياب المؤشرات والبيانات الاحصائية عن الموظفين في المجالات الفنية كالمهنيون والتكنولوجيون ، في التعليم العالي ومراكز الأبحاث العلمية على مستوى النساء والرجال بشكل عام أو على مستوى النساء والرجال كل على حده .
- عدم رصد المؤشرات والبيانات الاحصائية على مستوى النوعين في برامج التعليم والتدريب التقني والمهني مما يجعل من الصعوبة بمكان اجراء المقارنة للنوعين في هذه الميادين الحيوية .

الصحة والانتاج :

تمثل السجلات الحيوية مصدرا هاما لبيانات المواليد والوفيات ولكن لضعف عملية التسجيل الحيوي في السجل المدني مما يجعل القصور واضحا في هذه المعطيات والبيانات ، ولذلك تم التنسيق بين كل من اللجنة التوجيهية وفريق العمل الوطني على معالجة جزء من هذه الثغرات بتشكيل فريق عمل ميداني والقيام ببرنامح نزول ميداني لعدد من المستشفيات الكبيرة في البلاد التي تستقبل في الغالب معظم حالات الولادة ، الوفاة في الجمهورية لتغطية النقص في هذه البيانات وخاصة في أمانة العاصمة وعدن ، إلا أنه رغم الجهود المبذولة في هذا الشأن فلم يكن أمام فريق العمل سوى تجميع بيانات لعام واحد فقط هو عام 97م وبعض الجداول تم تعيبتها لعامي 96-97م .

ومن الملاحظ في البيانات الصحية أنها في الغالب تكون على مستوى الاجمالي لجميع محافظات الجمهورية واجمالي الحضر والريف ولا يتم تفصيلها على مستوى الفئات العمرية الخمسية أو على مستوى الخصائص الفردية للحالات .

وبحكم أن الجمهورية اليمنية وبعد اعادة تحقيق دولة الوجد في 22 مايو 90م سعت الى تصحيح وتوحيد الأنظمة في المؤشرات الاحصائية علاوة على شروعا في تنفيذ عدد من المسوحات الاحصائية فقد تم الغاء كل التقارير والدراسات والمسوحات الشطرية ، لذلك لم يتوفر لدينا سلسلة زمنية طويلة لإجراء المقارنات على مستوى دولة الوحدة وعلى فترات طويلة .

ولقد مثلت نتائج المسح الديمغرافي لصحة الأم والطفل الدورة الأولى 91/92م والدورة الثانية 97م مصدرا مهما لتوفير بيانات هذا الفصل ولكن لازالت هناك بعض من المعطيات والبيانات الاحصائية لم تشملها بيانات المسح الديمغرافي وهي الاحصائيات المتعلقة بعدد ونسبة النساء المصابات بفقر الدم في الفئة العمرية (15 - 49) .

العمل والاقتصاد :

استوفيت بيانات هذا الفصل من نتائج مسح القوى العاملة الأول عام 91-92م ومن نتائج التقرير الرئيسي للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1994م . وقد حاول الاخوه المبرمجون كافة جهودهم للحصول على نتائج من بعض التقارير والجداول الاحصائية الفنية الغير منشورة .

الثغرات في فصل العمل والاقتصاد :

- نقص البيانات الخاصة بنوع الأجر ودوريته .
- بيانات استخدام الوقت ومازالت هذه البيانات غير دقيقة وهي موجودة على مستوى الأنشطة الاقتصادية بينما لانجد هذه المؤشرات على مستوى استخدام الوقت بالنسبة لعمل المرأة اليومي في المنزل وخارج المنزل .

- بيانات عن عمل المرأة حسب الأنشطة التفصيلية كالصناد ، التحطيب ، جمع المياه ، حث الأرض ... الخ .
- اشتغال المرأة في الأعمال الخطرة والليلية على مستوى الحضر والريف .
- وصول المرأة الى المناصب القيادية في الجمعيات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات والهيئات الحزبية والسياسية .
- عمل المرأة في السلك الدبلوماسي .

الحياة العامة والقيادة :

قبل الإشارة الى الثغرات في المؤشرات الاحصائية الى أنه تم تعديل وتكييف بعض هذه المؤشرات على ضوء المعطيات المحلية لمسميات الوظائف الوطنية للقياديين من الجنسين الذين يتبأون مواقع قيادية متقدمة في مختلف هياكل السلطة واتخاذ القرار حيث لا توجد تقسيمات ومسميات وظيفية للمجالات التالية :

- مجلس الشيوخ والتي تم الاستعاضة عنها ببيانات عن المجلس الاستشاري .
- لا توجد مجالس وطنية للنواب على مستوى المقاطعة أو على المستوى المحلي أو على مستوى المحافظات والمديريات حسب التقسيم الاداري في اليمن .

إلا أن البيانات من هذا النوع توجد على المستوى المركزي ولذلك تم اجراء التعديلات في المؤشرات الاحصائية على ضوء هذه التقسيمات ولذلك فإن الحصول على بيانات عدد الوظائف المنتخبة والمعيّنة والمشغولة من قبل النساء والرجال كان من الصعوبة بمكان أن نعمل على تجميعها وترتب على ذلك صعوبة الحصول على النسبة المئوية للوظائف المنتخبة والمعيّنة والمشغولة للنساء والرجال لعامي 93 ، 97م وهي فترة الانتخابات للدورتين البرلمانيتين وما تضمنه التقرير الوطني حول النساء والرجال من مؤشرات احصائية فقد تم تجميعها على المستوى المركزي .

- اعادة تسمية بعض المناصب العليا في المواقع السياسية المدنية العليا حسب المجال والمستوى للجنسين وفقا لنوع المسميات الوظيفية الوطنية لمواجهة الثغرات في البيانات في هذا المجال حيث لا توجد في المسميات الوظيفية الوطنية سكرتيرون أولون ، دائمون ، سكرتير ونواب ، مفوضون ولهذا فإن المعينون في المناصب السياسية لم يتمكن من رصد وتسجيل مناصبهم واحتساب مؤشراتها الاحصائية طبقا لهذه المعايير الوظيفية المعتمدة في بعض دول المنطقة أو المعتمدة اقليمياً ودولياً نتيجة لاختلاف هذه الوظائف وتقسيماتها .

أما فيما يخص توزيع النسب المئوية للنساء والرجال المدراء فقد تم كذلك اعادة صياغة وتعديل جداول المصادر وجداول العمل والذي لم يتمكن من تجميعها وفق المؤشرات المرصودة أو المحددة سلفاً نتيجة لعدم وجود قاعدة معلومات حولها اقتضت الضرورة العمل وفق بيانات ومؤشرات احصائية في هذا المجال أفرزتها نتائج المؤشرات النهائية لتعداد المسح الصناعي لعام 1997م .

- أما بالنسبة لنوع المهن والوظائف القيادية المختارة في مجال النظام العام والأمن حيث لا يوجد مسمى لبعض الوظائف منها وظائف قضاة صلح واستبدلت بوظيفة وكيل نيابة ، وأضيفت الى مكون وظيفية ضباط شرطة ، ضباط شرطة ودفاع في أن واحد نتيجة لعدم وجود بيانات تفصيلية على أساس النوع في هذا المجال من الوظائف المختارة .

وهناك ثغرة احصائية واضحة بالنسبة لضباط السجون حيث تفتقر السجلات الادارية لدى الأجهزة الاحصائية بوزارة الداخلية المتعلقة برصد وتسجيل ضباط السجون من الجنسين مما يجعل احتساب المؤشرات الاحصائية وتحليل الأسباب المختلفة للعاملين في هذا المجال لضمان التقصي والرصد للواقعين تحت تأثير التعاطي مع هذه القضايا نظراً لشفافية التعامل معها من منظور التحليل القائم على أساس النوع الاجتماعي أمراً غير سهلاً .

وتعكس الثغرات الاحصائية في هذا المحور غياب قاعدة المعلومات التي يجب أن تكون متسلسلة لفترات زمنية مختارة حيث تسهل عملية الرصد والتحليل لعدد النساء والرجال ونسبتهم لا سيما بالنسبة لضحايا العنف والجرائم من الجنسين ولذلك فإن الثغرات الاحصائية تبدو واضحة في بعض جرائم العنف منها :

- الجرائم بدون ضحايا ، جرائم القمار ، جرائم الياقة البيضاء ، جرائم التهريب من الضرائب ، جرائم سرقة السيارات ، الاحراق العمد ، البغاء ، النشرد ، استخدام المخدرات ، الأدوية الممنوعة ، الاختلاس والتزوير مما يؤكد لنا أن الأجهزة الاحصائية في المؤسسات الأمنية والجنائية تغفل أهمية رصد هذه المؤشرات والبيانات الاحصائية على مستوى النوعين بصورة دائمة ومتسلسلة زمنياً لنتمكن من عملية تحليلها على أساس النوع والتي ستساعد في معرفة الثغرات التي تطرأ في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة وتغيير منظومة القيم الاجتماعية وتأثيرها على درجة بروز المشكلات الاجتماعية وظهور أنواع وأنماط معينة من ضحايا العنف الأسري والاجتماعي لم تكن تمارس في السابق نتيجة للتغيير في الواقع المعيشي .

المرحلة الثالثة :

وتم فيها تحليل البيانات على أساس النوع :

- إعداد التقرير الوطني حول النساء والرجال في اليمن (صورة احصائية) .
- مراجعة البيانات مع اللجنة التوجيهية وخبراء منظمة الاسكوا .
- عرض البيانات على اللجنة التوجيهية بعد مراجعتها .

المرحلة الرابعة :

- وتضمنت عقد ورشة العمل الوطنية لمنتجي ومستخدمي احصاءات النوع الاجتماعي للفترة 14-15 ديسمبر 1998م ، تمت تحت اشراف السيد لبيب عبدالنور رئيس شعبة الاحصاء والسيد أحمد حسين منسق المشروع الاقليمي لمنظمة الاسكوا وبحضور الاستاذ / أحمد محمد صوفان وزير التخطيط والتنمية ورئيس الجهاز المركزي للاحصاء الاستاذ عبدربه جراده ووكيل الجهاز ورئيس اللجنة التوجيهية الاستاذ يحيى القيزل وبحضور مؤسسات حكومية ومنظمات غير حكومية ومنظمات وهيئات دولية وقد أسهمت هذه الورشة بما قدمه المشاركون من ملاحظات قيمة للعديد من القضايا والمؤشرات الاحصائية في اغناء واثراء التقرير ما ساعد على تصحيح وتحسين نوعية المعطيات والمؤشرات الواردة وبعد استيعاب الملاحظات فيه .
- اعادة طباعة التقرير بصورة نهائية بعد عقد ورشة العمل الوطنية المذكورة .
- اعداد معلقة جدارية وكتيب جيب في سياق أنشطة وفعاليات الورشة وتوزيعها على المشاركين ، تفريغ التقرير الاحصائي على عدد من المؤسسات المحلية والدولية .

المرحلة الخامسة :

وتم فيها التنسيق بين رئيس الجهاز المركزي للاحصاء واللجنة التوجيهية وفريق العمل الوطني لاقتراح اعداد الاستراتيجية الوطنية لمواجهة الثغرات الاحصائية .

المحور الثالث :

ويتركز في توجه قيادة الجهاز نحو اقتراح استراتيجيات بعيدة المدى لتطوير احصاءات النوع الاجتماعي على الصعيد الوطني وفقاً لخطة زمنية تمتد لمدة خمس سنوات وذلك بتحديد الأهداف الاستراتيجية والأنشطة المنوي القيام بها في المستقبل .

وسنعرض في الجدول الزمني اللاحق للاستراتيجيات المعنية بتطوير احصاءات النوع الاجتماعي بمزيد من التفصيل والوضوح والدقة .

مشروع مقترح الجدول الزمني لتنفيذ الاستراتيجيّة البعيدة المدى لتطوير احصاءات النوع الاجتماعي على الصعيد الوطني

ملاحظات	الأشهر												المشروع 2000م				
	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1					
هذه الأنشطة تتمركز مؤازية للمطالبات المتعلقة بالاستراتيجية																	<p>المنشآت : المنشآت</p> <p>(أ) تحسين وتطوير وتحديث استخدام الاحصاءات المتوفرة :</p> <ul style="list-style-type: none"> التوعية والتدريب للجهات الفاعلة والأفراد التوعية بأهمية احصاءات النوع الاجتماعي بإنتاج ضوابط اعرضية وارسالها الى المستعملين عن طريق التربة الالكترونية تعد دورات تدريبية لمنتهي احصاءات النوع الاجتماعي إدارات الاحصاء على المستويات المركزية واللامركزية لتطبيقها في التقارير والسوحات الاحصائية تقف دورات تدريبية لمستخدمي احصاءات النوع الاجتماعي في ادرات الاحصاء في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ومتدريتهم لتطبيقها في ميادين عملهم بشكل دائم <p>التحليل :</p> <ul style="list-style-type: none"> اعتماد تحليل المؤشرات والبيانات الاحصائية على منجوية الأوزان المختلفة للمرأة والأرجل في الأسرة والمجتمع واستخدام معايير بناء ورجال ، طلاب ، طالبات لضمان شمولية التحليل وتمكن الأوزان في الأداة والمسؤوليات وإيلاء القبول والمحددات والنضوابط التي تحكم قضايا النوع الاجتماعي تحليل أوزان النوع الاجتماعي فسي الخطط والسياسات والمشروعات الاحصائية والاجتماعية عرض البيانات في التقارير الاحصائية بعقد ورش العمل والحفلات الرئيسية

مشروع مقترح الجدول الزمني لتنفيذ الاستراتيجية البيئية المدى لتطوير احصاءات النوع الاجتماعي على الصعيد الوطني

ملاحظات	الأمو												
	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
													السنة : 2001 - 2005م
													النشاط :
													<ul style="list-style-type: none"> - إعطاء الجداول الإحصائية المستخدمة من التعديلات السكانية ومسوح الأخرى ومسوح الأهمية والطفولة ومسوح الفقر ومسوح القوى العاملة . والمسوح التربوية المتخصصة والمسوحات الصناعية والزراعية - إعطاء الجداول الإحصائية المستخدمة من المشروعات الألفية لتطوير برامج وطنية لإحصاءات النوع الاجتماعي الحالية والمتطورة في إطار ما ستعتمد هذه الإستراتيجية من جداول جديدة وفقا للاحتياجات المتجددة والمتغيرة - إعطاء الجداول الإحصائية المستخدمة من التقارير والسجلات والبيانات الإدارية والشبكات التوريسية والرسوم البيئية التي تعتمد على متجعية الأوزان الاجتماعية للتساءل والرجال

مشروع مقترح الجدول الزمني لتنفيذ الاستراتيجية البيئية المدى لتطوير احصاءات النوع الاجتماعي على الصعيد الوطني

ملاحظات*	الأشهر												
	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
ملاحظات*													
سيبدأ خلال العام 2003-2004م													
هذا النشاط سيبدأ في عام 2005 بعد إصدار الكتاب المحدث													
يتزامن مع إخراج الكتاب													

الفترة : 2004 - 2005م

النشاط :

- إصدار تقرير توريثية عن النساء والرجال المستحدث من
إحصاءات النوع الاجتماعي كل خمس سنوات

النشر والترويج :

- النشر والترويج للتقارير والرسائل والمسوحات
الإحصائية حول تطوير احصاءات النوع الاجتماعي من خلال
قنوات هادئة وأساليب مختلفة (الندوات الصحفية ، المقابلات
تلفزيونية ، ورش العمل ، شبكة الإنترنت ، منشورات ، تقاسيم
توزيعية ، تقاسيم متخصصة ... الخ

- تطوير وتطوير القدرات والتقنية لتتبع احصاءاتهم
في تيموث في احصاءات النوع الاجتماعي ذات الأولوية على صعيد
المجتمعات والسياسات

- تطوير استخدام القدرات وتطوير النماذج لمساعدتهم
في تحليل قضايا النوع الاجتماعي في المجتمعات والبرلمانات
الإحصائية النظرية والتطبيقية

- إنتاج كتيبات وكتابات متخصصة حول احصاءات النوع
الاجتماعي (مثل النساء والرجال في ميدان العمل ، النساء
والرجال في الحياة العامة والقيادة ، النساء والرجال في العمل
الإعلامي ... الخ)

- إنتاج كتيبات حول احصاءات النوع الاجتماعي -
يتزامن مع إنتاج التقرير الوطني حول النساء والرجال في اليمن
(صورة احصائية) ومع نشاطات وفعاليات احصائية أخرى
في :

مشروع مقترح الجدول الزمني لتنفيذ الإستراتيجية البعيدة المدى لتطوير احصاءات النوع الاجتماعي على الصعيد الوطني

السنة : 2004م

ملاحظات	الأشهر												
	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1	
يزامن هذا النشاط مع كافة اللقاءات المصاحبة لتنفيذ الاستراتيجية													

النشاط : السياسات

- إنتاج معلقة جدارية تترأس مع نتائج التقرير الوطني حصول

النساء والرجال في اليمن (صورة احصائية)

- اعداد مواد اعلامية تثقيفية وتوعوية مبرزة ومبسطة ومرئية

حول احصاءات النوع الاجتماعي

- اعداد مواد اعلامية

- التعاون بين مكتفي ومستخدمي البيانات

- الحوار والتشويق مع مستخدمي البيانات لتحديد الاحتياجات

المتعلقة بتطوير احصاءات النوع الاجتماعي

- اعداد المستخرجين والمشاكل المتعلقة باقتراح السياسات

الاحصائية المتعلقة بالنوع الاجتماعي لفهمنا اكبر في

معالجتها

(ب) تحسين المفاهيم والتعاريف الاحصائية :

- عقد لقاءات مع خبراء الاحصاء وجمع المعجبين من

الجهات ذات العلاقة لمراجعة المفاهيم والتعريفات لتحديد

المشكلات المتعلقة بالنوع الاجتماعي

- تحديث المفاهيم والتعريفات لاحتساب المؤثرات على مستوى

المراحات الدولية ؛ المتساوين والمعايير المعتمدة

(ج) تحسين اساليب القياس :

- تجميع واعداد تربة متطورة لجمع البيانات مطبقا للاختصاصات

المستخدمة طبقا لأساليب الاستقصاء التي تعكس معالجة أو جهة

التصور في طرق جمع البيانات

- التطوير والتشويق مع الاحصائيين وخمسة اخصائي التوسع

الاحصائي ومستخدمي البيانات عند تصميم الاستبيانات

- مراجعة المحللات الازمنية والتوزيع والبيانات

وجمع ما فيها من بيانات

